مساهمة الإنفاق العام على التعليم في تعزيز النمو الإقتصادي -كوريا الجنوبية أنموذجا-

أ. عفاف قميتي*

الملخص

تحاول هذه الدراسة بيان أهمية الإنفاق العام على التعليم في دعم النمو الإقتصادي، في ظل التغييرات الجذرية التي إتسّم بها القرن الحادي والعشرين من تعاظم أهمية المعرفة والتكنولوجيا. وبهذا سيتم توضيح المفاهيم الأساسية الخاصة بالتعليم، العائد منه وأشكال الإنفاق العام عليه، مع إلقاء الضوء على العلاقة الثنائية التبادلية بين الإنفاق العام على التعليم والنمو الإقتصادي، وصولا إلى إبراز النموذج التعليمي لكوريا الجنوبية الرائد في تحقيق التنمية الإقتصادية، و هذا بإعتماد كوريا الجنوبية على التعليم المفتوح في توفير كوادر بشرية عالية التأهيل في مختلف المجالات، ساهمت بفعالية في عملية الإنماء الإقتصادي بها، مع مقارنتها من حين لآخر بالجزائر.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام؛ التعليم؛ النمو الإقتصادي؛ كوريا الجنوبية.

The contribution of public expenditure on education to the promotion of economic growth: -South Korea as a model -

Abstract:

This study will spot light on public expenditure's importance on education in supporting the economic growth, under the temporary radical changes which marked the 21st century, such as the importance's propagation of knowledge and technology. All this will clarify the basic education's notions and concepts, it incomes, it Forms of public spending. We will focus on the bilateral reciprocal relationship between education and economic growth.

South Korea's educational model is leader in the world , it has strong effect on the economic development; it depends on the Open Learning to offer high skilled human cadres in several fields, which practiced in the economic development with efficacy, With occasional comparisons with Algeria.

Key Words: Public Expenditure, Education, Economic Growth, South Korea.

* أ. ماجستير علوم اقتصادية، أستاذة مؤقتة بجامعة عمار ثليجي الأغواط كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
affaf8@yahoo.fr

تمهيد:

شهد العالم في الآونة الأخيرة إتّساع دور الدولة وتدخّلها في الحياة الإقتصادية و الإجتماعية، وذلك من خلال إنفاق مبالغ مالية ضخمة على القطاعات التابعة لها (صحة، تعليم، دفاع ...إلخ)، حيث تسعى الدولة من وراء ذلك إلى تحقيق الأهداف الإقتصادية الكلية لها.

والواقع أن التعليم يعّد من بين القطاعات التي لقيت إهتماما كبيرا من طرف العديد من الدول، باعتباره عامل مهم في تكوين الرأسمال البشري، وذلك عن طريق ما يوفره من معلومات ومعارف ومهارات، وما يتيحه من دوافع و إتجاهات إيجابية يمكن أن تقود إلى زيادة مساهمة الفرد في تنمية البلد ورفع معدلات النمو الإقتصادي به.

وفي هذا الصدد، ومن الدول التي حقّقت نموا إقتصاديا سريعا خلال النصف الثاني من القرن العشرين ما سمح لها بتحقيق تنمية شاملة، نجد كوريا الجنوبية، فقد إستطاعت –منذ سبعينيات القرن الماضي– بناء إقتصادها وصناعتها، بعد عقود من الإستعمار الياباني وسنوات من الحرب المدمّرة مع جارتها الشمالية. وبحلول القرن الحادي والعشرين أصبحت كوريا قوة إقتصادية وتجارية وصناعية وتكنولوجية لتسطّر بذلك واحدة من أنجح قصص التنمية في عصرنا الحديث.

وهي كما وصفها البنك الدولي بأنها تقدم دروسا قيّمة عدّة في التنمية الإقتصادية بوصفها تجربة متقدّمة عبر نجاحها القائم على المعرفة. إذ أنفقت الحكومة الكورية أموالا طائلة على التعليم والتدريب وتعزيز الإبداع عبر البحث المكثّف والمتطوّر، إضافة إلى تطوير بنية تحتية حديثة منفتحة. حيث يعدّ نظام التعليم في كوريا الجنوبية من الحضانة حتى نهاية المرحلة الثانوية أحد أفضل النظم التربوية والتعليمية في العالم عند تقويمه بناءا على درجات الإختبارات الدولية ومعدلات التخرّج و إنتشار طلبة التعليم العالي.

وقد حصدت كوريا الجنوبية ثمرة هذه الجهود المضنية و الدؤوبة، فتقدمت بجدارة إلى المركز الأول في تقرير "بيرسون" لعام 2014 عن أفضل نظام تعليمي في العالم في المهارات المعرفية والتحصيل العلمي، بعد أن كانت ثانيا بعد فنلندا في تصنيف "بيرسون" ذاته لعام 2012.

وعلى هذا الأساس نحاول في هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على الإنفاق العام على التعليم، وإبراز أهميته في تحقيق النمو الإقتصادي، وهذا من خلال توضيح بعض المفاهيم الأساسية حول التعليم، العائد منه، أشكال الإنفاق العام عليه، ومن ثم معرفة وتحديد قنوات إنتقال الأثر من الإنفاق العام على التعليم إلى النمو الإقتصادي، وصولا إلى إبراز تجربة كوريا الجنوبية التعليمية خلال الفترة (2000–2016) في إنشاء جيل جديد كفؤ وذو مهارة عالية من شأنه المساهمة في العملية التنموية الإقتصادية بالبلد. مع مقارنته من حين لآخر بوضعية قطاع التعليم في الجزائر وحجم الإنفاق العام عليه. ومن هنا تتمحور إشكالية الدراسة كما يلي:

كيف يمكن للإنفاق العام على التعليم أن يساهم بفعالية في دعم النمو الإقتصادي على وجه العموم وبكوريا الجنوبية على وجه الخصوص؟.

و لهذا سنتعرض لهذا الموضوع الهام ضمن المحاور الأساسية التالية:

- علاقة الإنفاق العام على التعليم بالنمو الإقتصادي.
- أثر الإنفاق العام على التعليم في دعم النمو الإقتصادي (تجربة كوريا الجنوبية).

I. علاقة الإنفاق العام على التعليم بالنمو الإقتصادي

حظي التعليم منذ القدم باهتمام العديد من الإقتصاديين، الذين أكدوا على أهمية نمو المعارف والمهارات البشرية من خلال العمليات التربوية و التعليمية، و ما تقدمه من إسهامات في نمو الإقتصاد وتطوّره. وقد تبلورت بشكل أكثر وضوحا معالمه مع بداية الستينات، كما إتسعت آفاق البحث فيه، وهذا برؤية جديدة له، من إعتباره كإستهلاك إلى إستثمار وطني ورأسمال فردي وجماعي، ولهذا سنحاول وقبل كل شئ التمهيد للموضوع ببعض المفاهيم الأساسية: مفهوم التعليم، العائد منه، وكذا أشكال الإنفاق العام عليه...إلخ، مع محاولة توضيح قنوات إنتقال الأثر من الإنفاق العام على التعليم إلى النمو الإقتصادي.

1. مفهوم التعليم و العائد منه:

يعرف التعليم إصطلاحا بأنه كل ما يطرأ على السلوك بفضل إكتساب أنماط إدراكية و لغوية وحركية و عقلية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد على التعامل مع العالم الخارجي، والتي تظهر من خلال زيادة قدرة الفرد على تحقيق إحتياجاته ومتطلباته، وقد أدت التطورات في المفاهيم و لا سيما بعد إنفجار نظرية رأسمال البشري إلى تطور النظرة إلى التعليم، بحيث أصبح يعرف على أنه نشاط إقتصادي عقلاني سلوكي يستهدف البناء المتوازن للإنسان عقليا وسلوكيا ومعنويا و إجتماعيا و فكريا و أخلاقيا، ويجب أن يتم بعيدا عن العشوائية والتجربة والخطأ، لأنه يسعى إلى تنمية وزيادة المعلومات والمهارات و الإتجاهات التي يحملها الفرد.[1]

كما يقصد به تلك المعارف التي يتحصل عليها الفرد منذ ولادته إلى أن يموت، وهو ما ينعكس على تصرفاته في حياته اليومية،كما يعتبر التعليم بمفهومه الواسع بأنه العنصر الأساسي في تكوين الفرد وتشكيل الفكر وتحديد السلوك، وهو دعامة أساسية في كل المجتمعات. حيث أن رقي الشعوب ونموها يقاس بنوعية ومضمون برامجها التعليمية وفعالية تكوينها ومدى ملائمة نظم التعليم فيها لقيمتها الأصلية وتطلعاتها المعاصرة.[2]

ويرتبط المحتوى التعليمي إرتباطا وثيقا و مستمرا بالمجالات الإجتماعية و الإقتصادية، حيث يهتم بتهئية الأجيال الصاعدة للإستجابة لمطالب التنمية الشاملة والمستدامة للمجتمع، ولهذا لا يجب أن ننظر للتعليم

كغاية في حد ذاته، وإنما كعنصر أساسي له قيمة كبيرة سواء من الناحية الحضارية والمعنوية للفرد والمجتمع أو من الناحية الإقتصادية المادية التي تساهم في تحفيز التنمية الإقتصادية.

أما فيما يخص العائد من التعليم، فلقد أجريت العديد من الدراسات في العقدين الماضيين حول مفهوم معدل العائد من التعليم الذي أشتق من الأعمال المبكرة "لجاكوب مينسير" 1958 و"تشولتز" 1962 و "بلوج" 1965، كما قد ركز "ساكاروبولوس" في أبحاثه حول هذا الموضوع محللا المضامين الخاصة بإستخدام هذا المفهوم بالنسبة لتمويل التعليم، وقد بينت دراسات على أن معدل العائد من الإستثمار في التعليم أعلى و أكثر إيجابية من الإستثمار في القطاعات الأخرى، ومن بين الإسهامات الأساسية في تحليل معدل العائد من التعليم وأثره على تمويل التعليم تقرير البنك الدولي 1995، والذي جاء فيه أن التعليم يعد إستثمارا إنتاجيا له عائد إقتصادي، كما أن أنظمة التمويل الحالية تفضي إلى سوء تقدير حصة التعليم من الإنفاق العام، وتوجد أدلة على ذلك في الكثير من الدول، حيث أن العائد من الإستثمار في التعليم الإبتدائي يساوي ضعف العائد من الإستثمار في التعليم العالي، ومع ذلك فحكومات هذه الدول تدعم التعليم العالي على حساب التعليم الإبتدائي، ويشير تقرير البنك الدولي إلى أن معدل العائد من الإستثمار في التعليم الأساسي (الإبتدائي والثانوي) في البلدان الضعيفة و متوسطة الدخل أعلى من معدل العائد من الإستثمار في التعليم العالي. [3]

و قد قسّم الإقتصاديون العائد على التعليم إلى عدة أنواع منها[4]:

– **العوائد الإقتصادية:** منها زيادة دخل الفرد وزيادة دخل المجتمع، تكوين الإتجاهات الإقتصادية السليمة الخاصة بالترشيد وعدم الإسراف وعادات الإدخار و الإستهلاك، تكوين الإتجاهات السليمة الخاصة بالمحافظة على الممتلكات العامة والخاصة.

– **عوائد على مستوى الفرد وعوائد على مستوى المجتمع:** وتتمثل في: (العوائد على مستوى الفرد: منها زيادة دخل الفرد من جراء زيادة تعليمه، المكانة الإجتماعية التي يحصل عليها الفرد المتعلم، زيادة الحصيلة العلمية للفرد) و(العوائد على مستوى المجتمع: منها زيادة دخل المجتمع، التقدم الفني والمعرفي والعلمي الذي يجنيه المجتمع من جراء زيادة تعليم أفراده، التنظيم الذي يحصل داخل المجتمع وبين أبناءه، تكوين الإتجاهات السليمة نحو مقدرات وموارد المجتمع).

– **عوائد إستهلاكية وعوائد رأسمالية:** فالعوائد الإستهلاكية هي تلك العوائد التي تجنى منفعتها حالا ومن أمثلة تلك العوائد، فرصة الوالدين للإرتياح من متاعب الأبناء بإرسالهم للمدرسة وسرورهم بتفوق أبنائهم، أما العوائد الإستثمارية فهي تلك المنافع التي تجني في المستقبل، ومن أمثلتها الزيادة المتوقعة في دخل الفرد و المجتمع الناتجة عن الإنتظام في الدراسة وترك سوق العمل.

2. مفهوم الإنفاق العام على التعليم و أشكاله:

يعرف الإنفاق العام على التعليم بأنه المقياس لما ينفق فعلا من موارد مالية على مواد أو خدمات تستهلك أو تتم الإستفادة منها في مدى زمني قصير أو بعيد في العملية التعليمية والتربوية في سبيل تحقيق ناتج تعليمي معيّن، سواء من الناحية الكمية المتمثلة بعدد المتخرجين أو من الناحية النوعية التي تتمثل بمستوى المعارف والمهارات والخبرات المكتسبة من قبل الطلبة.

و تعرف الدراسات الإنفاق العام على التعليم: بأنه عبارة عن "النفقات التي تصرف على العملية التعليمية بجوانبها المختلفة حسب أهداف التربية وما تتضمنه من الوقت والمال لإنتاج السلع والخدمات".[5] بحيث ينقسم الإنفاق على التعليم إلى قسمين[6]:

- **الإنفاق الجاري:** يتكون أساسا من مرتبات المدرسين والإداريين، وما ينفق لسير العادي لمختلف المؤسسات التعليمية سواء إدارات أو مدارس، كالتجهيزات البيداغوجية سريعة الإستهلاك والموارد التي تستهلكها خلال السنة من لوازم مكتبية ومخبرية، كما تشمل أيضا نفقات الصيانة غير الأساسية كبعض الترميمات و الإصلاحات.

- **الإنفاق الإستثماري:** يشمل الإنفاق على تكوين الموجودات الرأسمالية الثابتة اللازمة للعملية التعليمية ومنها الأبنية بما في ذلك القاعات الدراسية، المختبرات والأجهزة والآلات التي تستخدم لأكثر من سنة.

إن نسبة الإنفاق الجاري في الدول النامية تفوق بكثير نسبة الإنفاق الرأسمالي، بينما حصة الإستثمار من الإنفاق العام في الدول المتقدمة، أعلى من تلك التي نجدها في الدول النامية.

3. أثر الإنفاق العام على التعليم في النمو الإقتصادي:

يعمل التعليم على إنشاء مجموعة عوامل تسمح بعملية النمو الإقتصادي، يمكننا أن نلخصها و بصفة عامّة، كما يلي:

- يحسّن التعليم من إنتاجية الأفراد، فقد أكد "ميلر" أن الإستثمار في التعليم يميل إلى أن يكون أكثر إنتاجية من الإستثمارات البديلة في رأسمال غير البشري، وذكر بأن تعليم الفرد بلوغه القدرة الإنتاجية، هو أول ما نستطيع أن نقوله على إسهام التعليم في عملية النمو الإقتصادي.[7]

- يعتمد النمو على التجديد الدائم لتقنيات الإنتاج، هذه التقنيات لا يمكن تشغيلها إلا بوجود يد عاملة مؤهلة وقادرة على التكيّف وبسرعة مع التطورات، ويتحقق ذلك بشكل أفضل بمستويات تعليمية مرتفعة.

- من مفاتيح التطور أيضا القدرة على إنتهاز الفرص (التقنيات الجديدة- الأسواق الجديدة)، وهذا يفترض التحكم الفعال في تكنولوجيا المعلومات من حيث كيفية الحصول على البيانات والمعلومات وتخزينها وتصنيفها وتحليلها و إسترجاعها ونشرها بسرعة فائقة والمستوى التعليمي عامل أساسي لذلك،

فالتعليم يسمح بتطوير نشاطات البحث والتطوير التي هي أساس التطور التقني وبالتالي النمو الإقتصادي.

– يسمح التعليم كذلك بوضعية نفسية أفضل تعمل على تقييم قيم الأفراد، حيث تولد الرغبة في النجاح، المنافسة والبحث والتطوير المتيحة للتطور الإقتصادي.[8]

– كذلك الأثر الخارجي للتعليم (أو الإقتصاديات الخارجية) على السلوك الديمقراطي الإستقرار السياسي والمؤسساتي، والتي تعتبر كعوامل متيحة للنمو، بالإضافة إلى أثره على الصحة والخصوبة، و التي تؤثر بدورها في النمو الإقتصادي.

– دور التعليم من جانب الطلب (الأساس في النمو الإقتصادي) من منطلق علاقة التعليم بالدخل، وهذا يعني التأثير على الطلب على السلع والخدمات من جهة، و القدرة على الإدخار الذي يعتبر أحد العوامل الأساسية لتمويل الإستثمار من جهة أخرى.

وقد حاول العديد من الإقتصاديين إبراز العلاقة المتينة بين النمو والتعليم، حيث أبرز "دينسون" الدور الذي يلعبه عامل التعليم والمعرفة في زيادة الإنتاج والنمو الإقتصادي، بحيث يرى أن إنتاجية العمل قد نمت في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام 1929– 1957 بنسبة 19.6 % بسبب زيادة مهارة العاملين وكانت تلك الزيادة في إنتاجية عمل العاملين سببا لزيادة الإنتاج الإجمالي بنسبة 23 %، ويؤكد "دينسون" على أن المستوى التعليمي قد إزداد في الولايات المتحدة الأمريكية بين أعوام 1929–1957 بنسبة 2 % سنويا، وكانت هذه الزيادة سببا لزيادة سنوية في إنتاجية العمل بنسبة 97 ‰، ونموا سنويا في الدخل القومي بنسبة 67‰.

كما حاولا كل من "إيدنج" و "بيرستيشر" الكشف عن العلاقة بين التعليم والنمو الإقتصادي، من خلال مقارنة مؤشرات الإنفاق على النشاطات التعليمية بمؤشرات نمو حصة الفرد من الدخل القومي، وقد توصلا عن طريق دراستهما لتلك المؤشرات لمجموعة من البلدان إلى الإستنتاج الذي مفاده أن هناك إرتباط عالي بين نمو الإنفاق على التعليم ونمو حصة الفرد من الدخل القومي.

و حاول إقتصاديون آخرون معالجة هذا الإرتباط من زواية أخرى، وهي العلاقة بين المستوى التعليمي ومستوى دخول الأفراد، حيث يرى "هاريس" في دراسة ميدانية أجراها على التباين بين مداخيل الأفراد إستنادا إلى مستوياتهم التعليمية أن الدخل الذي يحصل عليه الفرد طوال حياته الإنتاجية، والذي أنهى سنوات التعليم الثانوي عام 1956 بلغ 238 ألف دولار، في حين بلغ دخل الفرد الذي أنهي دراسته الجامعية 392 ألف دولار، أي بزيادة قدرها 153 ألف دولار لصالح الدراسة الجامعية.[9]

وقد ظهر فرع خاص بإقتصاديات التعليم[10] بسبب العلاقة المتينة بين الإقتصاد والتعليم، حيث يسهم التعليم في تحديد مستوى إنتاجية العمل والذي يؤثر بدوره على مستوى النمو الإقتصادي. هذا ويتحدد مستوى الإنفاق على التعليم ومن ثم مستوى التعليم ذاته بمستوى التطور الإقتصادي في البلد المعني،

ومما يزيد من تشعب العلاقة بين التعليم و الإقتصاد وتعقيدها، أن التعليم يمكن أن يكون سببا للتطور الإقتصادي أو نتيجة له.

فالعلاقة بين التعليم و الإقتصاد إذا علاقة متبادلة ذات إتجاهين، وقد يرجح إتجاه على آخر في ضوء مستوى التطور التعليمي أو طبيعة النمو الإقتصادي للمجتمع. ويمكن توضيح ذلك أكثر من خلال الشكل الموالي.

الشكل (01):

علاقة النظام التعليمي في المجتمع بالإقتصاد

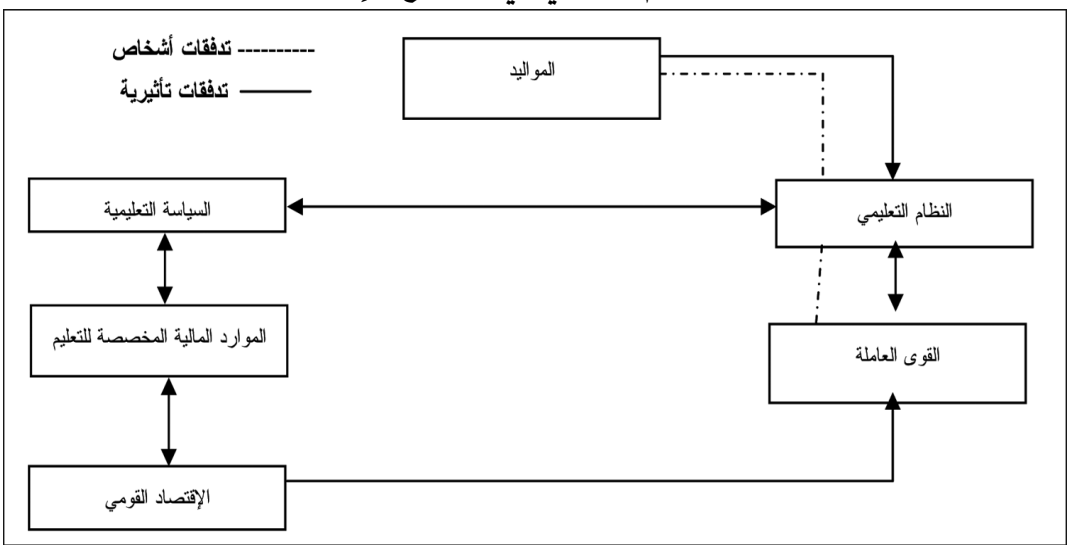

المصدر: حسين بن العارية، دور التعليم في النمو الإقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مقال بمجلة (المستقبل العربي)، العدد 397، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012 ، ص 84.

يضّم هذا الشكل نوعين من التدفقات، الأول التدفقات في صورة موارد بشرية، والثاني تدفقات تأثيرية، فيتضح وجود علاقة تأثيرية متبادلة بين الإقتصاد والنظام التعليمي، وذلك من خلال التأثير المتبادل بين النظام التعليمي والقوى العاملة في المجتمع، كما أن التعليم نفسه يعتبر كما يتضح من الشكل المدخل الطبيعي إلى الإستفادة من الموارد البشرية في المجتمع، ويظهر ذلك في وجود تدفق للمواليد إلى النظام التعليمي، وهذا التدفق يؤثر في نفس الوقت في كفاءة وقدرة النظام التعليمي في إستيعابه بما يحقق الإستفادة المثلى من الموارد البشرية.[11]

II. أثر الإنفاق العام على التعليم في دعم النمو الإقتصادي (تجربة كوريا الجنوبية)

المصلحة العامة فوق المصلحة الخاصة و مصلحة الأمة تسبق مصلحة الفرد، شعار الرئيس الكوري الجنرال "بارك تشونغ هيه" عندما بدأت مسيرة التنمية الإقتصادية الكورية عام 1962، والذي كان لقيادته الواعية والمخلصة والطموحة الفضل في تحويل كوريا الجنوبية من ثالث أفقر دولة في آسيا إلى ثالث دولة صناعية فيها بعد اليابان والصين وعاشر دولة صناعية على مستوى العالم. والسؤال الذي يطرح هنا: كيف إستطاعت كوريا الجنوبية تحقيق ما أجمع علماء الإقتصاد الغربيين على تسميته بـ "المعجزة

الإقتصادية الكورية"؟، نظرا للفترة القصيرة التي إستغرقتها عملية تحول كوريا من دولة فقيرة متخلفة إلى دولة صناعية متطورة، وهي 26 عاما (1962-1988). [12] وهل كان للإنفاق العام على التعليم دور في ذلك؟.

1. إصلاحات التعليم في كوريا الجنوبية:

إعتمدت كوريا الجنوبية على مبادراتها الذاتية الإصلاحية حين إتخذت قرارات إستراتجية كبرى تقوم على رفض الواقع الذي جعلها من أشد البلدان فقرا. ويمكن تلخيص أهم محطات كوريا الإصلاحية في القطاعين التعليم و الإقتصاد على سبيل الخصوص، لأنهما يمثلان **محور دراستنا** هاته كما يلي:

الجدول (01):

مجالات تركيز السياسة الإقتصادية و التعليمية في كوريا

الفترة	الإقتصاد	التعليم
1960- منتصف 1970	1- الإقلاع أوائل 1960 تبديل الواردات بالصادرات، العمل المكثف. 2- إنتقاء إستراتجية صناعية: تسريع تصدير الصناعات الثقيلة والكيمياوية.	1- تطوير/توسيع التعليم الإبتدائي والثانوي. 2- التركيز على التعليم التقني والمهني أواخر 1960. *التخطيط للقوى العاملة.
منتصف1970- 1980	1- التعديلات الهيكلية إبتداءا من أواخر 1970: الصلب، بناء السفن .. إلخ. 2- من التقليد إلى الإبتكار سنة 1980: الصناعة الإلكترونية.	1- توسيع/ رفع مستوى التعليم الثانوي. 2- التوسع في التعليم العالي. 3- تعزيز التدريب المهنى والتقني.
1990- إلى غاية يومنا هذا	1- تعزيز القدرة التنافسية الوطنية من بداية 1990. 2- الإقتصاد القائم على المعرفة من منتصف 1990.	1- تحسين جودة التعليم k12. 2- الإستثمار العام في التعليم العالي. (على سبيل المثال الدماغ الكوري**). 3- التعلّم مدى الحياة[13].

ملاحظة: * تم العمل بالتخطيط للقوى العاملة حتى نهاية 1970، كأداة لربط التعليم والتدريب و سوق العمل.

**مشروع الدماغ الكوري 1999، هو نظام تمويلي حكومي يرتكز على التنافسية/الأداء (1.2 مليار دولار أمريكي لمدة 7 سنوات) لتحفيز البحث والتطوير والتدريب في مجال تكنولوجيا المعلومات IT, BT وغيرها من مجالات التكنولوجيا المتطورة.

Source: Gwang-Jo KIM,Education policies and reformin South Korea, The World Bank, USA, p 31.

ونتيجة لهاته الإصلاحات حقّقت كوريا الجنوبية قفزة نوعية في مختلف المتغيرات الإقتصادية الكلية في وقت قصير. ومن أجل معرفة الوضعية الإقتصادية لكوريا الجنوبية خلال الفترة (2006- 2016) أنظر **الملحق 01.**

2. وضعية النظام التعليمي في كوريا الجنوبية:

تعد وزارة التعليم لكوريا الجنوبية المسؤولة عن كل أصناف التعليم في كوريا منذ سنة 1948، إلا أن إسمها تغير عدة مرات بمرور السنوات، ففي سنة 2001 سميت بـ "وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية"

(MOERHD)، ثم إلى "وزارة التعليم العلوم والتكنولوجيا" (MEST)، ثم إنقسم هذا الإندماج إلى "وزارة التعليم وتنمية الموارد البشرية" و "وزارة العلوم والتكنولوجيا" في 29 فيفري من سنة 2008، و بهكذا إنفصلت عن وزارة العلوم والتكنولوجيا لتعمل تحت إسم "وزارة التعليم" (MOE) منذ 23 مارس 2013.

تمثل وزارة التعليم الحكومة المسؤولة عن خلق وتطبيق السياسات الخاصة بالعلوم والتعليم، بحيث يتمثل هدف هذه الوزارة الجديدة في محاولة غرس ثقة المواطن الكوري بنفسه في تحقيق رفاهية المجتمع، وفي الوقت نفسه تحقيق التنمية الإقتصادية للبلد و للبشرية ككل تماشيا مع إيديولجية "Hognik Ingan"[14].

1.2. مكونات النظام التعليمي في كوريا الجنوبية: تقوم وزارة التعليم بالتخطيط وربط السياسات التعليمية، صياغة سياسات المؤسسات: الروضة، الإبتدائي، الثانوي والجامعي، نشر وتحسين الكتب، توفير الدعم المالي والإداري لكافة مستويات التعليم، دعم مكاتب التربية المحلية والجامعات الوطنية، العمل على تدريب وتكوين الأساتذة، الإشراف على مسار التعليم وسياسات تنمية الموارد البشرية. كما يلي:

– **مسار التعليم:** يتكون النظام التعليمي في كوريا من 6 سنوات إبتدائي أو أساسي، 3 سنوات تعليم متوسط، 3 سنوات تعليم ثانوي، 2 سنتان في كلية المبتدئين، أو 4 سنوات كلية أو جامعة. كما أن التعليم الإبتدائي مجاني ما عدا بعض المدارس الخاصة، وعلى جميع الأطفال حضور جميع صفوفهم من الإبتدائي إلى التعليم المتوسط، حيث يبدأ سن التمدرس من 7 سنوات. و تجدر الإشارة إلى أن التعليم الثانوي على أنواع: العام، المهني، و آخر كاللغات و الفنون الجميلة ..إلخ. [15]

وحسب منظمة اليونسكو يمكن شرح النظام التعليمي الكوري في أربعة كلمات: الديمقراطية، الإستقلالية، التوطين، العولمة. وهناك بعض السمات البارزة الأخرى للنظام التعليمي لكوريا الجنوبية، يمكن تلخيصها كالآتي:[16]

- توسع سريع للتعليم عبر كافة المستويات؛
- الفعالية في تنفيذ السياسات؛
- إرتفاع مستوى العدالة في التعليم؛
- وجود الحماسة في التعليم؛
- الإفراط في المركزية الإدارية للتعليم؛
- المنافسة الشديدة لدخول الجامعات؛
- عدم وجود التنوع؛
- وجود جدال بين التفوق و العدالة؛
- إرتفاع في الإنفاق الخاص على الدروس الخصوصية؛
- ثقة منخفضة بالتعليم المدرسي.

يتم تحديث النظام التعليمي لكوريا الجنوبية بإستمرار وفقا لمتطلبات العصر، وفي هذا الصدد تكون هاته التحديثات ديناميكية مع ضرورة الوصول إلى الأهداف، إلى جانب إستخدام نماذج ومعايير متعدّدة.

- **الهيكل الإداري للنظام التعليمي:** يمكنه توضيحه في الشكل الموالي.

الشكل (02):

الهيكل الإداري للنظام التعليمي الكوري

Source: Faruk LEVENT and Zeyneb GOKKAYA, education policies underlying south korea's economic success, article in journal plus education, n°: 1, university of Arad, Romania, 2014, p 278.

يمثل الشكل أعلاه هيكل إدارة النظام التعليمي في كوريا الجنوبية، والذي يعبر عن هيكل تسلسلي هرمي للإدارة وعن أهمية الدور الذي يلعبه النظام التعليمي الكوري في الحكومة المحلية.

في 1980 بدأ التعليم العام يأخذ مساره مع التغييرات النوعية، كإعتماد مفهوم التعليم مدى الحياة وإعادة هيلكة النظام التعليمي طبقا لهذه التغييرات. مع سنة 1990 إعتبار اللامركزية أحد العناصر الهامّة المكونة لأجندة السياسة التعليمية. والهدف الرئيسي هو دعم التدريب المهني ضمن نطاق التعليم مدى الحياة. وهكذا سيرتفع عدد الأفراد المؤهلين بنشوء جيل جديد من المتكونين عبر البلد.

- **المنهاج الدراسي:** يحدّد المنهاج الدراسي القواعد بصرامة، خاصة عدد الأيام الدراسية، المواد التي ستدرس في كل سنة دراسية، المدة الزمنية لكل مادة.كما يوفر المنهاج الدراسي معايير تطوير الكتب، المبادئ التوجيهية العامة للنشاطات التعليم– التعلّم، وكذا النماذج التقييمية. إلا أن هناك بعض التغييرات الإستثنائية تقوم إدارات التعليم المحلية وبعض المدارس بوضعها.

يتم تحديث المنهاج الدراسي بشكل دوري لتلبية الإحتياجات الناشئة عن متطلبات التعليم، وتضمين تخصصات أكاديمية جديدة للبرامج. وفي هذا الصدد تم تحديث النظام 7 مرات منذ 1954 إلى يومنا هذا، وتم تعديل المنهاج اخر مرة سنة 2000، حيث طبّق أول الأمر في التعليم الإبتدائي، ليعمّم بعد ذلك على النظام المدرسي ككل سنة 2004. حيث يعطي هذا المنهاج الجديد "التعليم المفتوح" فرصة للتحول بعيدا عن الدور التقليدي للتعليم. وذلك بفصل توفر المرونة لتلبية المتطلبات الفردية للطلاب ورفع إستقلالية النشاطات التعليمية.

فعلى عكس الماضي يتمحور هذا المنهاج السابع حول الطالب "التركيز على- الطالب" بدرجة كبرى، قدراته الفردية، كفاءته، إبداعاته. وبشكل مختصر يساعد المنهاج التعليمي السابع الفرد على إكتساب الصفات التالية:[17]

- شخص باحث بشكل فردي عن أسس تطوير شخصيته؛
- شخص قادر على إظهار بعض المهارات الإبداعية الأساسية؛
- شخص رائد لمهنة ما بثقافة واسعة؛
- شخص قادر على إضافة قيمةجديدة فضلا على فهم الثقافة الوطنية؛
- شخص مساهم في تنمية مجتمه مع وعيه الديمقراطي المدني.

2.2. تقييم النظام التعليمي في كوريا الجنوبية: يتم تقييم نجاح الدول و كفاءة التعليم في كافة دول العالم عبر إمتحانات مختلفة، والبرنامج الدولي لتقييم الطلبة هو واحد من الإختبارات الفعالة والشاملة. المعروف إختصارا بـ (PISA) والمسؤول عن هاته الإختبارات هو "أندريسشلايشر"، وتجري هذه الإختبارات منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE، والتي تعتبر المعيار الدولي الرئيسي لقياس جودة الأنظمة التعليمية في البلدان المختلفة، وقد أجريت إختبارات (PISA) أول مرة في عام 2000، حيث تجرى مرة واحدة كل ثلاث سنوات، في أكثر من 70 دولة ومنطقة جغرافية لقياس قدرات الطلبة ذوي 15 عاما في مجالات القراءة والرياضيات والعلوم، و فحص مدى جاهزية الطلاب المقبلين على إنهاء مرحلة التعليم الإلزامي، و مدى إستعدادهم للإندماج والمساهمة في بناء المجتمع. [18] والجدول أدناه يوضح وضعية الطالب لكوريا الجنوبية حسب نتائج PISA خلال الفترة (2000-2012).

الجدول (02)

تصنيف كوريا الجنوبية حسب نتائج PISA للأنظمة التربوية

	2000		2003		2006		2009		2012	
	المجموع	الرتبة	المجموع	الرتبة	المجموع	الرتبة	المجموع	الرتبة	المجموع	الرتبة
القراءة	525	7	434	4	556	1	539	2	536	5
الرياضيات	547	3	542	3	547	3	546	4	554	5
العلوم	552	1	538	2	522	11	538	6	538	7
حل المشكلات	–	–	550	1	–	–	–	–	–	–

Source: Faruk LEVENT and Zeyneb GOKKAYA, opcit, pp 279-280.

من الجدول أعلاه يتّضح إحتلال الطالب الكوري الجنوبي الصدارة في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، حيث إحتل المرتبة الأولى في القراءة سنة 2006، و العلوم سنة 2000، وحل المشكلات سنة 2003، كما إحتل مراتب عليا طيلة سنوات برنامج تقييم الطلبة الدولي (2000-2012)، حتى وأنه فاق بكثير معدلات دول متقدمة، فعلى سبيل المثال تحصل الطالب الكوري في القراءة على مجموع 536، وفي

الرياضيات على 554 و العلوم على 538 سنة 2012، بينما دول أخرى كالولايات المتحدة الأمريكية فتحصل الطالب على مجموع (498 و481 و497) على الترتيب، وفرنسا تحصل الطالب على (505 و495 و499) على الترتيب[19].

وفي تصنيف PISA لسنة 2015، تحصلت كوريا الجنوبية على المجموع 516 في العلوم و517 في القراءة و524 في الرياضيات متجاوزة متوسط مجموع دول OCDE، والتي تحصلت على الترتيب 493، 493، 490 في العلوم والقراءة والرياضيات. [20] وهذا كله نتيجة السياسة التعليمية المنتهجة في كوريا الجنوبية من خلال محاولات جادة من الحكومة لإقامة برامج تعليمية صارمة ومكثفة. وفيما يلي توضيح تطور تغيب التلاميذ خلال الفترة (2012-2015) لمجموعة من الدول حسب ذات التقرير.

الشكل (03):

تطور تغيب التلاميذ خلال الفترة (2012-2015) لمجموعة من الدول

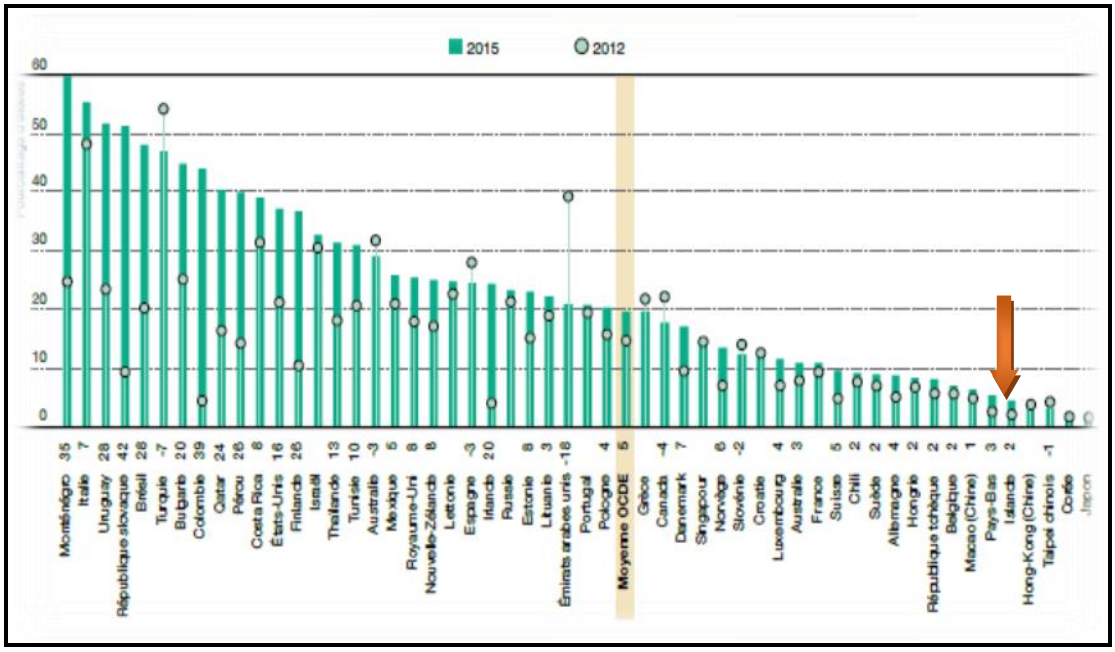

Source: PISA résultats à la loup, OCDE, Paris, France, 2016, p12.

من الشكل أعلاه، يتم تأكيد ما توصلنا إليه من نتائج في البرنامج الدولي لتقييم الطلبة، حيث تحصلت كوريا الجنوبية على أقل المعدلات في تغيب التلاميذ عن المدارس حوالي 2% من إجمالي التلاميذ، في حين كان معدل التغيب لدول كإيطاليا على سبيل المثال أكثر من 50 %، والولايات المتحدة الأمريكية أكثر من 30 % سنة 2015، حتى أنها توصلت إلى تحقيق معدل أقل من متوسط معدل دول منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية، التي بلغت نسبة تغيب تلاميذها حوالي 20 %.

وغير بعيد في الجزائر، وفي إطار المجهودات المتواصلة التي تبذلها وزارة التربية من أجل تقليص نسبة التسرب المدرسي، تبيّن الأرقام المتوفرة أن فرص الإعادة في جميع الأطوار التعليمية عرفت تطورا ملحوظا خاصة في الطورين الثاني والثالث، إذ فيما كانت نسبة الإعادة لم تتعدى 6 % خلال الموسم الدراسي 1971-1972، قفزت النسبة إلى 16.7% سنة 2011. أما بالنسبة للطور الثانوي فقد

انخفضت نسبة التلاميذ الراسبين، إذ بينما كانت نسبة الإعادة سنة 1971، أكثر من 15 % تراجعت إلى% 7.5 خلال الموسم الدراسي 2010-2011. كما إرتفع نصيب التلميذ من الإعتمادات المخصّصة لهذا القطاع، وهو مؤشر جد هام لقياس مجهودات الدولة في هذا المجال، حيث وصل سنة 2014 إلى 82262 دج، فيما كان سنة 2000 يقدر بـ 17304 دج، أي إرتفاع بنسبة 21 [21]%، كما إرتفعت نسب التمدرس خاصة في الطور الأساسي. حيث قفزت نسبة تمدرس الأطفال ذوي 6 سنوات من 43.4 % خلال الموسم الدراسي 1966-1967 إلى 98.2 % خلال سنة 2011 أي بارتفاع مقدر بـ[22] 54.8 %، بحيث تقدر نسبة الإناث المتمدرسات في الإبتدائي والمتوسط بـ 47.71 % من إجمالي المتمدرسين.[23]

3.2. الإنفاق العام على التعليم في كوريا الجنوبية:

يمكن توضيح حجم الإنفاق على التعليم لبعض الدول كما يلي:

الجدول (03):

نسبة الإنفاق على التعليم من إجمالي النفقات العامة لبعض الدول

	2000	2005	2006	2007	2008
فرنسا	11	10.6	10.6	10.7	10.6
إنجلترا	11	11.8	11.9	11.7	11.1
كوريا ج	-	15.3	15.2	14.8	15.8
نرويج	14	16.7	16.2	16.5	16.1
سويسرا	15.6	16.2	16.3	16.1	16.7
ألمانيا	10.1	-	9.7	10.3	10.4

Source: Faruk LEVENT and Zeyneb GOKKAYA, opcit, pp 281-282.

يحظى التعليم في كوريا بدعم حكومي مستمر يسهل تقديره من خلال ما يخصص لتنمية الموارد البشرية في خطط التنمية أو ما تستأثر به قطاعات التعليم من الميزانيات العامة للبلد، حيث يمثل ما ينفق على التعليم حوالي 16 % من إجمالي النفقات سنة 2008، مثلها مثل الدول الإسكندنافية في حين لم تتجاوز نسبة الإنفاق على التعليم 12% من إجمالي النفقات في ألمانيا و فرنسا وإنجلترا. إن هذا الدعم السخي يعبّر عن إلتزام الدولة بواجبها لتوفير الخدمة التعليمية بوصفها أحد الحقوق الأساسية للمواطنة، ولقناعتها التامة بأن الإستثمار البشري هو أفضل أنواع الإستثمار لما يحققه من العوائد المجزية التي يعود مردودها على المواطن و الوطن على حد سواء.

و قد بلغ إجمالي الإنفاق على التعليم 52.9 ترليون وان سنة 2015، بنسبة 14.09 % من إجمالي الإنفاق العام، لينتقل سنة 2016 إلى 53.2 ترليون وان بنسبة 13.8 %من إجمالي الإنفاق العام[24]، هذا ومن المتوقع أن يرتفع المبلغ المخصص للتعليم في كوريا الجنوبية إلى 56.4 ترليون وان في سنة 2017.[25]

أما في الجزائر فقد إحتلت ميزانية التربية الوطنية لوحدها المرتبة الثانية بعد وزارة الدفاع الوطني، وهو ما يؤكد الإهتمام البالغ بهذا القطاع، حيث شهد الإنفاق العام على التعليم تطوّرا ملحوظا خلال السنوات (2000-2017)، والذي إنتقل من 154.7 مليار دج سنة 2000 إلى 746.6 مليار دج سنة 2017[26]، بنسب تتراوح بين 3-4 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال ذات الفترة[27]، وهذا راجع لإرتفاع كتلة الأجور التي تتزايد كل سنة بسبب خلق مناصب شغل في القطاع تحت ضغط زيادة عدد المتمدرسين، وكذا اليقين المتزايد للدولة بأن التعليم هو بمثابة إستثمار في العنصر البشري. وإلى جانب النفقات الحقيقية الموجهة للتعليم بشكل عام، هناك نفقات وتحويلات دعم التربية والتعليم التي تتمثل في مختلف المنح التي يتلقاها التلاميذ المعوزين، وكذا الإعتمادات الموجهة للمطاعم المدرسية.

4.2. مساهمة التعليم في النمو الإقتصادي لكوريا الجنوبية:

تعد الدول الشرق أسيوية وخاصة اليابان وكوريا، نماذج لدول حقّقت نموا إقتصاديا من خلال رفع الرأسمال البشري بها حيث حقّقت الدولتان نموا إقتصاديا متميّزا خلال الفترة (1960-1970) و (1980-1990) على التوالي. وقبل تحقيق هذا التطور الإقتصادي كان التعليم الإبتدائي عالميا في هذه الدول، أما التعليم الثانوي والعالي فقد توسع بشكل سريع مقارنة بدول أخرى.

كما أن إختلاف مستويات الرأسمال البشري مرتبط بإختلاف الوضعية الإقتصادية التنموية للبلد، فأدنى مستوى في التعليم كالتعليم الإبتدائي مهم في المرحلة الأولى للتنمية، أما التعليم العالي فيحتاج إهتمام أكبر في المراحل المتقدمة للتنمية. وكما هو مذكور أعلاه بحث كل من Azariadis و Drazen سنة 1990 في أثر التعليم على النمو الإقتصادي لدول ذات مستويات متباينة من تنمية الرأسمال البشري، حيث توصلا إلى أن الدول ذات الرأسمال البشري المرتفع مقارنة بمستواها الإقتصادي كاليابان وكوريا أظهرت معدل نمو مرتفع.

وكما ذكرنا سابقا من بين الدول الشرق أسيوية التي حقّقت نموا إقتصاديا نجد كوريا واليابان، و هما دولتان متشابهتان لبعضهما البعض، بحيث تمتلكان موظّفين حكوميين أكفاء قادرين على النجاح في تنفيذ إستراتجيات النمو الإقتصادي. كما تشترك هاتان الدولتان في أن شعبيهما حريص أشد الحرص على المعرفة والتعليم وهو ما يعمل كمحرك دافع للنمو الإقتصادي. كما أن هذه القيمة العالية للتعلّم تسهل في تنمية التعليم العالي في كلتا الدولتين في مدة زمنية قصيرة.[28]

و يمكن توضيح مساهمة التعليم في النمو الإقتصادي لكوريا الجنوبية من خلال توضيح مساهمة كل القطاعات الإقتصادية في إجمالي الناتج الحقيقي لكوريا الجنوبية كما يلي.

الجدول (04):

مساهمة القطاعات الإقتصادية في إجمالي الناتج الحقيقي لكوريا الجنوبية GDP

خلال الفترة (2010- 2016)

		الزراعة، الصيد،الغابات	الصناعة	الكهرباء، الغاز، إمدادت المياه	البناء	الخدمات
2010		0.1 -	3.575	0.1	0.175	2.45
2011		0.2 -	1.85	0.0	0.275 -	1.675
2012		0.0	0.7	0.075	0.075 -	1.5
2013		0.075	1.025	0.0	0.15	1.55
2014		0.075	1.0	0.075	0.075	1.775
2015		0.025 -	0.35	0.175	0.15	1.55
2016	ث1	0.1 -	0.5	0.2	0.4	1.4
	ث2	0.0	0.6	0.1	0.6	1.6
	ث3	0.1 -	0.2	0.1	0.5	1.5

Source: Statistics data, The Central Bank of Corea, consulté le 04/01/2017. (www.bok.or.kr)

من الجدول أعلاه يتضح إعتماد الإقتصاد الكوري على الصناعة والخدمات، حيث بلغ نمو مساهمة الصناعة في معدل النمو الحقيقي سنة 2010 حوالي 4 %، بينما بلغ نمو مساهمة الخدمات في نفس السنة حوالي 2.5 %، كما بقي معدل نمو مساهمة الخدمات يتراوح بين 1.5 و 1.8 في إجمالي الناتج الحقيقي لكوريا الجنوبية خلال الفترة 2011-2016، في حين إنخفض تطور مساهمة باقي القطاعات (صناعة، زراعة، بناء ..إلخ)، وهو ما يدل على الجهود الحثيثة من قبل الحكومة الكورية في دعم وتشجيع وإصلاح قطاع الخدمات (صحة، تعليم، فندقة ..إلخ) كقطاع مساهم في عملية التنمية الإقتصادية للبلد.

وقد بلغت مساهمة التعليم في إجمالي الناتج الحقيقي لكوريا الجنوبية 0.2 % سنة 2001 و 0.225 % سنة 2003 و0.175 سنة 2008.[29] مع الأخذ بعين الإعتبار مساهمة التعليم في قطاعات أخرى كالصناعات التكنولوجية وغيرها بطريقة غير مباشرة، كل هاته المؤشرات تدّل على وجود ثقافة مجتمعية مؤمنة بأهمية التعليم في الإقتصاد، مع وجود معلّم متمكن وسياسات تعليمية فعّالة و كفؤة. وهو ما أكده البنك الدولي في تقرير صادر له حول "معجزة شرق آسيا"، والذي شرح فيه النمو السريع لثماني دول أسيوية (هونغ كونغ، اليابان، كوريا الجنوبية، سنغافورة، تايوان، أندونيسيا، ماليزيا وتايلند)، حيث توصل فيه إلى أن "الإستثمار المحلي الخاص وسرعة نمو رأسمال البشري" يلعبان دور جد هام في النمو الإقتصادي لهاته الدول، خاصة التعليم، فالإهتمام بالتعليم الثانوي والعالي ينشئ قوى عاملة ذات مهارة.[30] قادرة على المساهمة في العملية الإنتاجية و بالتالي رفد عملية الإنماء الإقتصادي.

أما بخصوص الجزائر فرغم إهتمام الدولة الكبير بقطاع التربية الوطنية و التعليم العالي الذي يعتبر منبع الكفاءات المؤهلة لتسيير الدولة، إلا أن علاقة نظام التعليم والتكوين وسوق العمل بحاجة إلى

مراجعة، نظرا لصعوبة دمج جيش المتخرجين من مختلف الجامعات ومراكز التكوين في سوق العمل، ما من شأنه التأثير في معدلات النمو الإقتصادي (على الرغم من إعتماد الدولة بشكل كبير على البترول كمصدر وحيد في دعم الإقتصاد الوطني). بالإضافة إلى ذلك، يجب على الدولة الإهتمام بجودة التعليم، وعدم التركيز على الهياكل التعليمية فقط، ففي السنوات الماضية، إنتقل عدد معاهد التكوين المهني من 54 سنة 2010 إلى 129 سنة 2017، كما إنتقل أيضا عدد مؤسسات التعليم العالي من 53 إلى 106 مؤسسة[31] سنة 2017، الأمر الذي يلح على ضرورة تحسين الجودة جنبا إلى جنب مع تطور الهياكل ومنشات البنية التحتية، من أجل الوصول إلى ثروة بشرية كفؤة قادرة على النجاح في تنفيذ إستراتجيات النمو الإقتصادي بالوطن.

الخاتمة:

لقد ساهم الإنفاق العام على التعليم في نهوض إقتصادي كبير في دول كانت تعد نامية في منتصف القرن العشرين، بينما اليوم هي من الدول الصناعية المتقدمة، و تبرز تجربة كوريا الجنوبية كمثال حي في ذلك الإتجاه، إذ ساهمت التنمية التي إرتكزت على زيادة الإنفاق العام على التعليم و البرامج الإصلاحية التعليمية، بإستخدام أساليب التعليم الحديثة الملبية لإحتياجات الإقتصاد وتطلعات المجتمع والمرافقة لبناء إقتصاد صناعي، في إحداث زيادة متسارعة في الدخل الوطني لكوريا الجنوبية و في نصيب الفرد من الدخل. وهو ما يؤكد أن التعليم الجيّد هو السبيل الوحيد للإرتقاء بالمجتمع، و هو الذي يهيء الأرضية الخصبة والملائمة لتطوير الإقتصاد و تحقيق التنمية الإقتصادية من خلال توفير كوادر بشرية عالية التأهيل في مختلف المجالات، والتي تساهم في رفع الإنتاجية، وبالتالي زيادة النمو الإقتصادي.

و بهذا يمكن إعتبار تجربة كوريا الجنوبية (النهضة التعليمية المذهلة التي شهدتها) درس هام لجميع الأمم، وهذا لأن الثروة الحقيقية هي الإنسان و ليست البترول أو الغاز أو المعادن، والنمو الحقيقي يكون بالإستثمار في تنمية رأسمال البشري من خلال توفير أفضل برامج التعليم والتدريب في المراحل السّنية المبكّرة. و في ضوء ما ذكر يمكننا طرح توصيات تصّب في سبل تحقيق النمو الإقتصادي إعتمادا على الإنفاق العام على قطاع التعليم:

- ضرورة وضع إستراتجية واضحة المعالم في قطاع التعليم في الدول النامية، تأخذ بعين الإعتبار حاجة سوق العمل الحالية والمستقبلية ومن مختلف التخصّصات، في ظل تحوّل المجتمعات إلى المعرفية والرقمية؛
- توعية المجتمع بأن الهدف من التعليم ليس الحصول على فرص عمل في القطاع العام، بل هو حق إنساني ومكسب للمهارات؛

- ضرورة الإهتمام بمرحلة الإبتدائي، كمرحلة قاعدية هامة مساهمة في بناء معارف ومهارات وسلوكيات الطفل، والتي ركزّت عليها أغلب الدول الصناعية المتقدمة؛
- تطوير اليات لرعاية المتفوقين والمتميزين من الطلبة، من خلال تخصيص مؤسسات تعليمية خاصة بهم وتشجيع الإبتكار؛
- ضرورة البحث عن مصادر تمويلية لقطاع التعليم الذي أصبح يؤرق ميزانيات الحكومات، من خلال تشجيع القطاع الخاص في الإستثمار في التعليم ودعم المشاركة المجتمعية له؛
- توفير كوادر تدريسية كفؤة تستوعب المناهج الدراسية الجديدة، مع العمل على تكوينهم للتكيّف مع المتطلّبات العالمية الجديدة، من أجل إنجاح العملية التربوية ومن ثم المساهمة في التنمية الإقتصادية بالبلد.

الهوامش:

[1] حمزة مرادسي، ***دور جودة التعليم العالي في تعزيز النمو الإقتصادي– دراسة حالة الجزائر***–، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص إقتصاد تطبيقي وتسيير منظمات، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 3.

[2] محمد بوعشة، ***أزمة التعليم العالي في الجزائر والعالم العربي: بين الضياع وأمل المستقبل***، دار الجيل، ط1، بيروت، لبنان، 2000، ص 10.

[3] بودية فاطمة، ***دور الإستثمار العام في قطاع التعليم العالي في تحقيق النمو الإقتصادي***، ورقة بحثية مقدمة لفعاليات المؤتمر الدولي (تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة و إنعكاساتها على التشغيل و الإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001 – 2014)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس 1، سطيف، الجزائر، 2013، ص ص 7–8.

[4] نفس المرجع، ص ص 8–9.

[5] فاطمة الجاسر وحصة مشعان، ***الإنفاق الحكومي على التعليم غير متوازن***، مقال بمجلة (المعرفة)، وزارة التربية والتعليم، المملكة العربية السعودية، 2016، ص1.

[6] منذر عبد السلام، ***دراسات في إقتصاديات التربية***، دار الطليعة، لبنان، 1974، ص 55.

[7] فاروق عبد فلية، ***إقتصاديات التعليم مبادئ راسخة و إتجاهات حديثة***، دار المسيرة ، عمان، الأردن، 2003، ص 300.

[8] Pierre Gavot, ***Economie de l'éduction***, la découverte, paris, France, p 92.

[9] إسماعيل محمد دياب، ***العائد الإقتصادي المتوقع من التعليم الجامعي***، دار عالم الكتب، القاهرة، مصر، 1990، ص 121.

[10] علم إقتصاديات التعليم هو فرع من فروع علم الإقتصاد، يبحث في الجوانب الإقتصادية للعملية التربوية بما تتضمنه من تعليم وتدريب في جميع المراحل، ويعتبر هذا العلم من التخصصات أو الفروع الحديثة التي تهتم بالأنشطة التعليمية من الناحية الإقتصادية.

[11]حسين بن العارية، ***دور التعليم في النمو الإقتصادي مع الإشارة إلى حالة الجزائر***، مقال بمجلة (المستقبل العربي)، العدد 397، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2012، ص ص 84-85.

[12] سمير زهير الصوص، ***المعجزة الإقتصادية على نهر "الهان"***، وزارة الإقتصاد الوطني، قسم السياسات والتحليل والإحصاء، قلقيلية، فلسطين، 2006، ص2.

[13] يتضمن مشروع مدينة التعليم مدى الحياة التعليم الرسمي وغير الرسمي وغير النظامي خلال فترة حياة الشخص لتحقيق أكمل تطور ممكن في الحياة الإجتماعية و المهنية والوظيفية، فهذا المفهوم يشتمل التعليم بكل جوانبه، و يتضمن التعليم في المدرسة و في مكان العمل وعبر وسائل الإعلام و كافة الوسائل والمواقف لإكتساب وتعزيز المعارف والمهارات والمواقف. وبعبارة أخرى تمكين الأشخاص من التعلم في مختلف الأوقات و لمختلف الأغراض و الأوقات و المراحل و الأعمال.

[14] (Hangul: 홍익인간; Hanja: 弘益人間) هو شعار وطني غير رسمي لكوريا الجنوبية، ويعني العيش و العمل لصالح البشرية جمعاء.

[15] Faruk LEVENT and Zeyneb GOKKAYA, ***education policies underlying southkorea's economic success***, article in journal plus education, n°: 1, university of Arad, Romania, 2014, pp 276-277.

[16] Ibid, p 277.

[17] Ibid, p 279.

[18] ***البرنامج الدولي لتقييم الطلبة***، ويكيبيديا الموسوعة الحرة، أطلع عليه يوم 2017/01/16.
(https://ar.wikipedia.org/wiki)

[19] ***Principaux résultats de l'enquête PISA 2012***, OCDE, Paris, France, 2014, p5.

[20] ***PISA résultats à la loup***, OCDE, Paris, France, 2016, p5.

[21] بالإعتماد على قوانين المالية والديوان الوطني للإحصائيات.

[22] حوصلة إحصائية 1962-2011، ***فصل التعليم***، الديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، ص ص 113-114.

[23] L'Algérie en quelques chiffres, résultats 2013-2015, **Education**, N : 46, ONS, Algérie, 2016, p28.

[24] Ministry of strategy and finance, ***386.4 trillion won budget passed***, South Korea, 2015, p 2.

[25] Ministry of strategy and finance, ***2017 budget to focus on creating jobs and boostingeconomy***, South Korea, 2016, p 3.

[26] بالإعتماد على قوانين المالية للسنوات 2000-2017.

[27] بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر للسنوات 2000-2017.

[28] Eunkyung LEE, ***higher education expansion and economic growth in Japan and South Korea***, university of Pittsburgh, USA, 2012, pp 35-36.

[29] ***Statistics data***, the Central Bank of Korea, consulté le 04/01/2017. (www.bok.or.kr)

[30] Eunkyung LEE, opcit, p 36.

[31] تقرير ***مخطط عمل الحكومة***، مصالح الوزير الأول، الجزائر، سبتمبر 2017، ص51.

الملحق رقم 01:

Shipment and inventory Source: Statistics Korea (industrial activity trends)

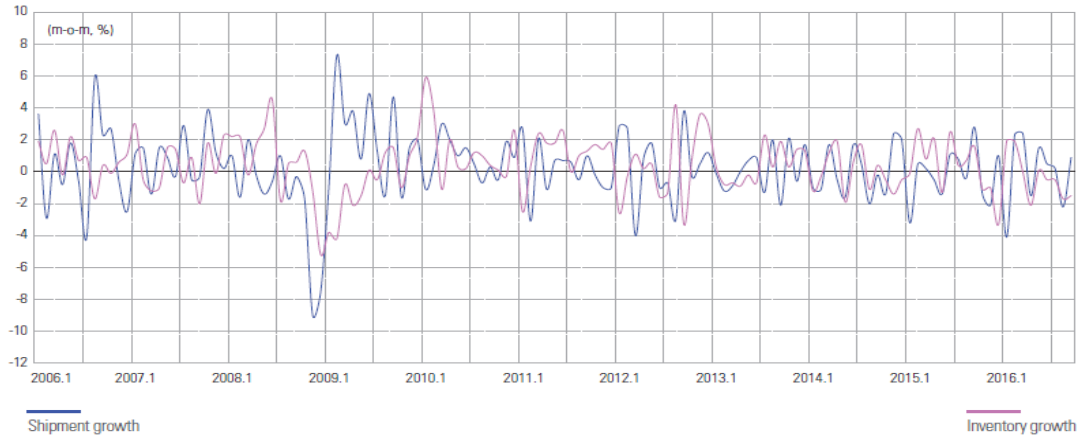

Service sector activity Source: Statistics Korea (industrial activity trends)

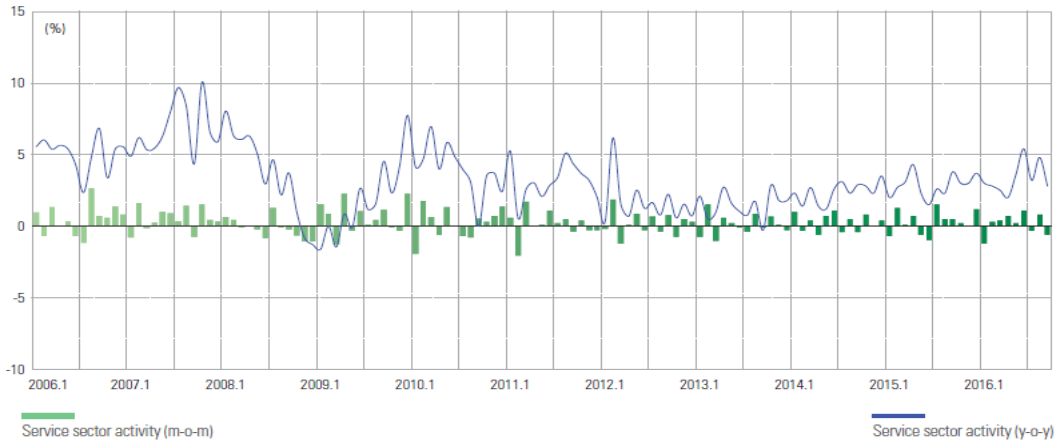

Exports and imports Sources: Korea Customs Service, Ministry of Trade, Industry and Energy (export and import trends)

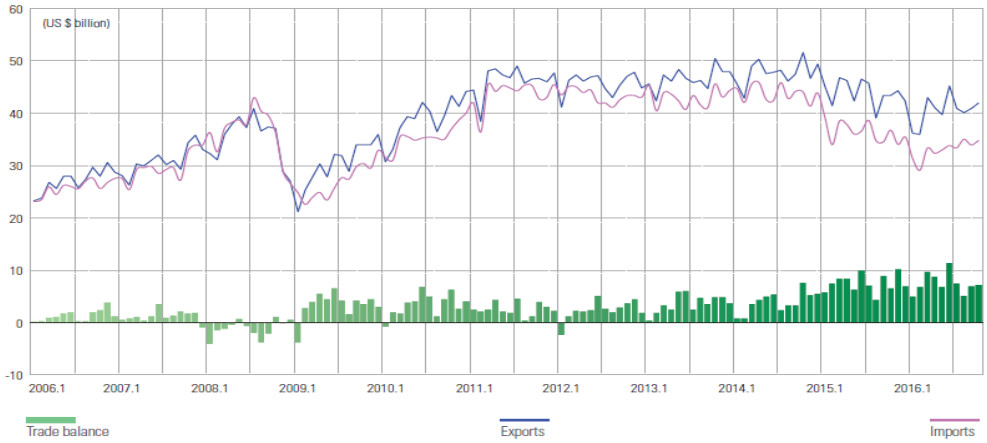

Current account balance Source: Bank of Korea (balance of payments trends)

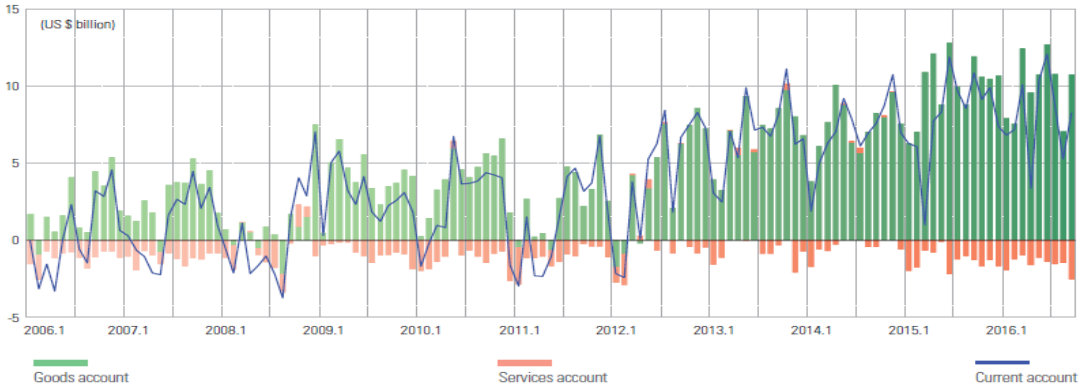

Number of persons employed and employment growth Source: Statistics Korea (employment trends)

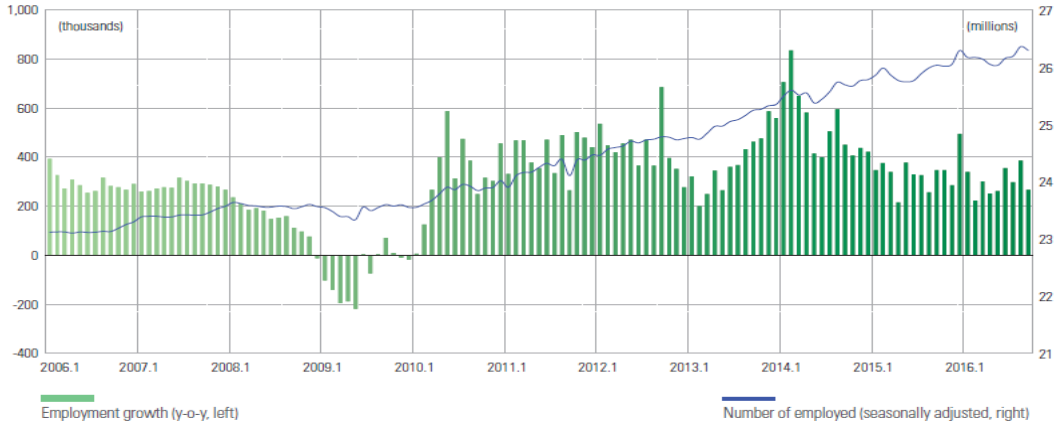

Interest rates Source: Bank of Korea